جديد الإصلاح الإداري

منح المرونة لكل وزارة لإجراء مسابقة خاصة بها ومنصة الكترونية لاحتياجات الجهات العامة من الموظفين

سفاف تتحفظ على قرار تنحية الوزارة عن تسمية مديري التنمية الإدارية في الجهات العامة

تابعت لجنة القرار رقم /43/م. والمكلفة بمراجعة بعض القرارات والإجراءات الخاصة ببعض برامج المشروع الوطني للإصلاح الإداري اجتماعاتها في رئاسة مجلس الوزراء حيث عقدت يوم أمس اجتماعاً على جـدول أعماله مناقشة موضوع المسابقة المركزية، والقرار الناظم لتعيين المديرين المركزيين في الوزارات والمديريات الفرعية التابعة لها ومعاوني المديرين العامين ومديري الفروع.

استحوذ موضوع المسابقة المركزية الجزء الأكبر من مجريات اجتماع اللجنة، حيث قدمت وزيرة التنمية الإدارية عرضاً غنياً حول سياسة إشغال الوظيفة العامة، تضمن تحليلاً للوضع الراهن للعمالة في القطاع العام، ومتطلبات التخطيط المسبق للموارد البشرية، مع أسس وملامح إشغال الوظيفة العامة للسنوات الخمس القادمة. ناقش أعضاء اللجنة سلبيات وإيجابيات

المسابقة المركزية، وتم التوافق على اعتماد مجموعة من الأسس التي يجب الاستناد إليها لتلبية احتياجات الجهات العامة من العاملين، وفق الأتي:

- ضرورة التخطيط الدقيق لإدارة الموارد البشرية بحيث يكون طلب إجراء مسابقة تعيين العاملين مبنياً على تحليل الواقع الراهن لخريطة القوى البشرية لدى الجهة العامة، على الأجال القصير، والمتوسط والطويل، مبينةً فائض العمالة إن وجد، وسبل معالجته، وكذلك النقص المطلوب استقطاب العاملين لمعالجته، واعتماد بطاقات وصف وظيفي محددة ودقيقة تبين

مراكز العمل المطلوب إشغالها بشكل محدد. - منح المرونة لكل وزارة، مع الجهات التابعة لها والمرتبطة بها، لإجراء مسابقة خاصة بها، مع منح الـوزارات المرونة المطلوبة التي تسمح لها باستقطاب الموارد البشرية المطلوبة بدقة تلافيأ لأي هدر محتمل في الجهود أو الموارد، وتجاوز بعض حلقآت الروتين والنمطية التى رافقت تطبيق قرار المسابقة المركزية والتي أثرت سلباً في كفاءة استقطاب

> - اعتماد مجموعة دقيقة من الشروط، والضوابط، والمعايير، والاختبارات

الكتابية والشفوية والعملية التي تضمن كفاءة استقطاب العمالة المطلوبة، وعدالة إتاحة الفرصة أمام طالبي العمل من دون أي مؤثرات شخصية أو غير موضوعية، قد تمس بموضوع العدالة في وصول صاحب طلب العمل إلى مركز العمل الذي يستحقه. – التوجه لبناء منصة إلكترونية تضمن الإعلان عن احتياجات الجهات العامة بشكل ديناميكي ومستمر وشفاف، وبما يسمح كذلك لطالبي العمل بالاطلاع على مراكز العمل الشاغرة، وشروط إشغالها، والتقدم

مقنعة تهدد كفاءة عمل الجهات العامة. كما ناقش الاجتماع، تالياً موضوع إليها بشكل مباشر عبر المنصة المذكورة. كما أجمع أعضاء اللجنة على أن الغرض شروط وضوابط ومعايير تعيين المديرين

التنمية الإداريـة في الـوزاراتُ والجهات التشريعات النافذة.

العامة، وتوجهت اللجنة لتبنى مشروع قرار موحد لتعيين المديرين المركزيين بما فى ذلك مدير التنمية الإدارية مع مراعاة خصوصية بعض المديريات التي تقرها وشهد هذا التوجه نقاشاً موسعاً تحفظت خلاله وزيرة التنمية الإدارية على دمج

لعرضها على مجلس الوزراء لمناقشتها

الأساسي من التوظيف هو ضمان وجود فرص عمل حقيقية لطالبي العمل، وتهيئة البيئة المناسبة للجهات العامة لتوفير مدخلات العملية الإنتاجية من القوى العاملة بما يسمح بتعزيز الإنتاج والإنتاجية، وأن يكون العاملون قادرين على تحقيق عوائد مالية وخدمية تصب في المصلحة الوطنية العليا، والابتعاد بشكُّل مباشر عن مبدأ «التوظيف لغرض التوظيف»، والابتعاد كذلك عن أي إجراء قد يسهم في خلق بطالة

المركزيين لدى الوزارات بما في ذلك مدير

القرار الناظم لتسمية مديري التنمية الإداريــة في الــوزارات مع القرار الناظم لتسمية بقية المديرين المركزيين، ورأت الوزيرة ضرورة أن يكون لوزارة التنمية الإدارية دور في ترشِيح أو تسمية مديري التنمية الإدارية نظرا للأهمية البالغة لهذه الحق في التعيين، مع التأكيد على الأهمية البالغة لدور وزارة التنمية الإدارية في وضع معايير إشغال مراكز العمل هذه،

المديريات على صعيد متابعة مكونات المشروع الوطنى للإصلاح الإداري. فيما كان توجه باقى أعضاء اللجنة للاكتفاء بأن تقوم وزارة التنمية الإدارية بالدور المنوط بها وفق قانون أهداف ومهام الوزارة «القانون رقم /28/ لعام 2018»، من حيث وضع معايير إشغال وظيفة مدير التنمية الإدارية دون المشاركة الفعلية في تسمية المديرين التي تبقى في حدود صلاحيات ومسؤوليات الوزراء وأصحاب

وكذلك على صعيد التدريب والتأهيل والرصد والتتبع. يُذكر بأن نتائج عمل لجنة القرار /43/ سترفع إلى رئيس مجلس الوزراء تمهيدا

هيئة الإشراف على التمويل العقاري

شكاوى من ارتفاعات في أجور المقيّم العقاري

ياسين لـ«الوطن»: العقوبات تصل لإنقاف

المقيم عن العمل وسحب ترخيصه

التي يرأسها قاض لاتخاذ كل الإجراءات أصولاً.

كما تقوم الهيئة ببداية كل عام بتعميم جدول

بأسماء الخبراء المرخصين وقرار الأتعاب ويتم

نشر الجدول وقرار الأتعاب على صفحة الهيئة

على الفيس، موضحة أنه تم إقرار رفع الحد

الأدنى لأتعاب المقيم العقاري حيث تم تعديل

أتعاب الخبراء ولحظ تدنى القيمة التى يتقاضاها

الخبراء، حيث كان الحد الأدنى لتقييم العقار

وتم أيضاً تعديل الأتعاب لتقييم العقارات

للمنشأت الصناعية والحرفية والفنادق والمنشأت

السياحية، وأوضحت أنه تم اعتماد بطاقة المقيم

العقاري المرخص له بمزاولة العمل لتصبح بطاقة

وحول عدد وتوزع خدمات التقييم العقارى

المقدمة من الخبراء المرخصين لبعض الجهات

«المصارف العاملة وبعض الجهات العامة

والخاصة»، توضح الهيئة أنها بلغت في العام

الماضى 2023 لجهة عدد خبراء التقييم العقاري

المرخص لهم العمل /465/ خبيراً، وبلغ مجموع

خدمات التقييم العقاري المقدمة /28261/ خدمة

دائمة بدلاً من الحاجة للتجديد سنوياً.

السكنى 40 ألف ليرة يتم حسم 10 بالمئة منه.

500 مقيم عقاري حصلوا على الترخيص من الهيئة

وأن الهيئة تؤكد على الجهات التي تتعامل مع خبراء التقييم العقاري على التوسّع في قائمة الخبراء الذين يتم التعامل معهم، إضافَةُ إلى ضرورة وضع بعض الضوابط لخدمات التقييم

لتلافى ظاهرة تركز عمل بعض المؤسسات وخاصة المصارف مع عدد محدد من خبراء التقييم العقاري لأن ذلك يسمح باحتكار سوق العمل من بعض الخبراء ويحرم باقى الخبراء من الحصول على فرص عمل مع أن المؤسسات والمصارف تختار من تعمل معهم ولا إلزام للهيئة في ذلك لكن التواصل مع هذه المؤسسات يكون من باب توزيع العمل وتشغيل أكبر عدد من الخبراء وتطوير خبراتهم ومهاراتهم في التقييم

وأضافت ياسين إن الهيئة حالياً تعمل على إعادة دراسة العديد من القرارات التنظيمية الخاصة بعمل الهيئة على صعيد التمويل والتقييم العقاري نظراً لاختلاف متطلبات المرحلة الراهنة ومواكبة

في إطار المتابعة الدورية لقطاع الفوسفات والمناجم الداعم المهم للآقتصاد الوطني تفقد وزير النفط والثروة المعدنية، الدكتور فراس قدور، ميدانياً عمليات استخراج وإنتاج الفوسفات في مناجم الشرقية وخنفيس وجنوب الأبتر والإجراءات التطويرية لزيادة الإنتاج

ورفع القدرة التسويقية والتصديرية. وجال الوزير قدور على جبهات العمل في هذه المناجم واطلع على عملية الإنتاج بكل مفاصلها بدءاً من عمليات الحفر والتكشيف ونقل الفوسفات الخام المستخرج إلى الكسارات ومعامل الغسيل والتركيز والتجفيف بهدف الحصول على منتج فوسفاتي مركز قابل للتصدير. وطلب من القائمين على العمل زيادة ساعات العمل وإضافة ورديات جديدة وتقديم دراسات سريعة لتحقيق أكبر كمية من الإنتاج ووضع خطط وبرامج عمل لتعزيز الأداء والكفاءة وتلافى الملاحظات

وتجاوز الصعوبات التى تواجه العمل.

وزير النفط يتفقد مناجم الفوسفات

ويعزز جهود التطوير لرفع القدرة

التسويقية والتصديرية

ونوه الوزير بجهود العاملين في هذا القطاع وخاصة في ظل ظروف العمل المنجمية القاسية، واستمع إلى مطالبهم التي تركزت حول النقص الحاد بالكوادر والعمال والمعدات والاليات اللازمة وزيادة طبيعة العمل وبدل الإطعام وتأمين سيارات صحية وأدوية إسعافية وبعض التجهيزات الخدمية في مواقع العمل، حيث أكد الوزير التزام الوزارة بتأمين كل ما يلزم وإعطاء الأولوية لمتطلبات العاملين.

هل غذاؤنا في أيدٍ أمينة؟

مدير المخابر لـ«الوطن»: حللنا 1901 عينة منها ٣٥١ فقط مخالفة للمواصفات إيرادات التحاليل ٣٫٦ مليارات ليرة في ١٠ أشهر

رامز محفوظ

لم يعد الحديث عن أسعار المواد الغذائية منها وغير الغذائية وغلائها في السوق هو الهم الأكبر فقط الذي يؤرق المستهلكين إنما سلامة الأغذية وجودة المواد المباعة في السوق ومدى مطابقتها للمواصفات القياسية هي من أبرز الأمور التي يتخوف منها المستهلكون اليوم، وخصوصاً مع انتشاً ظاهرة بيع الأغذية والأجبان والألبان على الأرصفة وتصنيع أنواع مختلفة من المنظفات مجهولة المصدر والتركيب ولا تنسب لأي جهة، حيث يعتبر اليوم يفى ظل الظروف الحالية الرقابة الفعالة والدائمة والمستمرة على مختلف أنواع المواد والسلع في الأسواق أمراً ضرورياً لسلامة الأغذية.

مديرة المواصفات الفنية والمخابر في وزارة التجارة الداخلية سمر الخليل أكدت في تصريح خاص لـ«الوطن» أنّ الوزارة تولي اهتماماً كبيراً بموضوع إجراء التحاليل المخبرية لمختلف أنواع السلع الموجودة في الأسواق، لافتة إلى أن عدد العينات الكلية المحللة لدى مديرية المواصفات الفنية والمخابر منذ بداية العام الحالي ولغاية تاريخه 6951 عينة بشقيه الغذائي واللاغذائي وبلغ عدد العينات الغذائية الكلية المحللة لدى المديرية 6638 عينَّة منها 324هُ و. عينة مطابقة للمواصفات و351 مخالفة للمواصفات والمخالفات متنوعة لكن الغالب مخالفة بطاقة البيان، كما بلغ عدد العينات اللاغذائية الكية المحللة لدى المديرية 313 عينة منه 254 عينة مطابقة للمواصفات و59 عينة مخالفة

للمواصفات وأغلب المخالفات هي في مواد التنظيف. وحول أجور التحاليل التي تم تحصيلها من قبل المديرية منذ بداية العام ولغاية تاريخه أوضحت مديرة المواصفات والمخابر بأن أجور التحاليل بلغت 3,648 مليار ليرة سورية. وبالنسبة للتحاليل الجديدة التى تم إدخالها للعمل مؤخراً بينت الخليل أنه تم

إضافة تحليل الأثر المتبقي للمبيدات للعمل فيها على العديد من المواد الغذائية، مشيرة في الوقت نفسه أن هناك الكثير من التحاليل الكيميائية التي يجري العمل عليها ولكن لم يتم اعتمادها لاحتياجات الوقت والتجريب. وأضافت إنه يتم العمل بشكل مستمر لتطوير العمل في المخابر وتوسيع مجالات التحاليل لتغطية ومواكبة تطور الصناعات بكل مجالاتها من خلال التدريب وإقامة الدورات بشكل مستمر.

وبخصوص الصعوبات التي تواجه عمل المخابر قالت إن هناك صعوبة في تأمين المواد الكيميائية المستخدمة بالتحاليل بالمواصفات المطلوبة نظراً لظروف البلد الراهنة والحصار الجائر على سورية وارتفاع أسعار المواد حاجة التحاليل ما انعكس على أجور التحاليل.

وأشارت إلى وجود تعاون بين المديرية والعديد من الجهات الأخرى مثل هيئة المواصفات والمقاييس وغرف التجارة والصناعة وهيئة التقانات الحيوية وهيئة البحوث العلمية وهيئة الطاقة الذرية ووزارة الزراعة إضافة للتعاون مع المنظمات الدولية ومنها منظمة اليونيدو UNDO وهذا التعاون دائم ومستمر.



خصوصاً من الجمعيات التسويقية في السويداء والساحل و حلب أيضاً، على أن تتراوح مدة التقسيط بين 12-24 شهراً وذلك حسب السعر الذي سيستقر عليه الزيت، لافتاً إلى أن الاتحاد سيجرى تحاليل للزيت المستجر فبل طرحه للبيع و ذلك لقياس درجة الحموضة فيه، ليتم فيما بعد تحديد سعره بأرباح بسيطة لن تتجاوز الـ3

شراء الزيت من الفلاحين سيقرر فيما إذا كان الشراء متاحاً لجميع موظفي القطاع العام وذلك بناء على الكميات



عبد الهادى شباط

جملة من الشكاوى والملاحظات تدور حول

عمل المقيمين العقاريين معظمها يتصل بالأتعاب

والأجور «الباهظة» التي يتقاضاها المقيم. وفي البداية وقبل التدخل في تَفاصيل الأجور والأتعابُ وكيفية مزاولة المهنة والعقوبات في حال التحقق

من المخالفات، من المقيم العقاري؟ مدير عام

هيئة الإشراف على التأمين انتصار ياسين تقول

إن المقيم العقاري يحمل مؤهلاً علمياً «شهادة

جامعية في الهندسة المدنية أو المعمارية أو

لحقوق أو الاقتصاد» وخضع لتدريب لمدة

عامين ثم خضع لاختبار تحت إشراف الهيئة

وحصل على وثيقة «شهادة» تسمح له بممارسة

مهنة التقييم العقاري وأن عدد المقيمين الذين

وعن الأجور والأتعاب بينت أنها تبدأ عند 250

ألف ليرة «الحد الأدنى» ضمن المدينة وعند

300 ألف ليرة خارج المدينة بينما تنخفض

قيمة الأجر لـ50 بالمئة في حال كان قيمة

التمويل «القرض» أقل من 100 مليون ليرة

وهناك تفاصيل ومحددات تضبط الأجور منها

لمساحات والارتفاعات الطابقية وغيرها بينما لا

نحتاج قروض التمويل الأصغر للتقييم العقاري

وعن الشكاوى اكدت ياسين أنه لم تصل للهيئة

ي شكوى بخصوص عمل المقيمين العقاريين

و تقاضيهم أجوراً مرتفعة علماً أن الهيئة ترحب

بأي شكوى وستقوم بالتعامل معها والتحقق منها

ومعاقبة المقيم المخالف مبينة أن العقوبات تصل

لحد سحب شهادة مزاولة المهنة من المقيم مع أن

التدرج في العقوبات يبدأ بالتنبيه ثم الإنذار ثم

لتوقيف عن العمل لمدة 3 سنوات وبعدها سحب

وترى أنه على الخبراء الالتزام بقرار الأتعاب

وأي مخالفة لأحكام هذا القرار أو طلب أتعاب

على من حقهم يمكنهم اللجوء لتقديم شكوى

إلى الهيئة حيث يتم العمل على دراسة الشكوى

وإحالتها إلى لجنة التأديب المشكلة في الهيئة

نظراً لعدم حاجتها لضمانات عقارية.

لترخيص من المقيم.

حصلوا على التراخيص تجاوز 500 مقيم.

عشف رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد إبراهيم عن عزم الاتحاد شراء زيت الزيتون مباشرة من الفلاحين وبيعه لموظفى القطاع العام بالتقسيط، وذلك بعد نحو 20 يوماً من آلاَن، ريتما يكون قد وصل موسم جنى لزيتون إلى منتصفه.

أشار إبراهيم في تصريح لـ«الوطن» إلى أن الاتحاد سيطلب من فروعه في المحافظات شراء زيت زيتون،

وفي السياق ذاته، أكد رئيس الاتحاد أنه بعد انتهاء عملية لواردة، ولكن سيحاول الاتحاد شراء القدر الأكبر من



الكميات الممكنة، علماً أنه من المتوقع أن تكون الكميات وبعد ذلك وزارة الزراعة، وغير ذلك من الجهات التي تقدم طلبات للاتحاد، كاشفاً أنه تم خلال العام الماضي المنتجة خلال الموسم الحالي أقل مما كانت عليه في العام الماضى، على أن تكون أولوية البيع لموظفى الاتحادات بيع أكثر من 1000 تنكة زيت للموظفين، وتم الاستجرار

حينها من محافظتي السويداء وطرطوس. واعتبر إبراهيم أنّ هذه الخطوة تعتبر من خطوات التدخل الإيجابي للاتحاد في الأسواق، وخاصة بالنسبة للموظفين غير القادرين على دفع ثمن تنكة الزيت دفعة ومن جهة أخرى وحول ارتفاع الأسعار ووصول سعر

بيدون زيت الزيتون في الأسواق إلى 1,8 مليون ليرة، بيّن رئيس الاتحاد أن الأمر يتعلق بالعرض والطلب، وأن السعر لم يستقر إلى الأن، حيث يحتاج ذلك انتهاء الموسم لتحديد الأسعار، لافتاً إلى أن الفلاحين يعتبرون أن الأسعار الحالية متدنية ولا تلبي مستلزمات الإنتاج، مشيراً إلى انخفاض الطلب على الزّيت هذا العام مقارنة

وفي سياق متصل، أكد إبراهيم أن الاتحاد حريص على دعم الفلاحين بالأوضاع الحالية، وخاصة بعد أن صدموا بارتفاع سعر المازوت الزراعي من 2000 ليرة إلى 5000 ليرة، لذا سيتواصل الاتحاد مع الحكومة لتأمين الأسمدة الزراعية عن طريق استيرادها، وذلك لزيادة الإنتاج في وحدة المساحة، وخاصة مع ارتفاع أسعار مستلزمات



اتحاد الفلاحين ينوي بيع زيت الزيتون للموظفين بالتقسيط

رئيس اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: الاتحاد